

الدفاع والإدارة المدنية، والنتيجة: عدم استعداد المحاضرين للتسوية». (يوسف تسوريتيل، معاريف، ١٩٨٢/١٢/٢).

أما يوسف ندفا، فقد علق على الضجة العالمية التي أثارها قضية المحاضرين، والازعاج الذي سببته لاسرائيل، متهماً حكومة المعراخ بكل هذا، لأنها هي التي أرادت اظهار وجهها الليبرالي، وقيامها بما لم تقوم به سلطات الاحتلال الأردني خلال التسع عشرة سنة التي سبقت العام ١٩٦٧، من خلال تجاهلها نفسية الإنسان العربي، وعدم قدرته، حسب زعمه، على التعاطي مع الديمقراطية بشكل صحيح. وقال: «لقد أرادوا بهذا أن يجلبوا لأنفسهم البركة، فحصلوا على الشوائم، لأن سكان هذه المناطق غير مؤهلين للتعاطي مع مؤسسات التعليم العالي. وتحولت هذه المؤسسات الى يؤر للتحريض والعصيان. وكما هو معلوم فإن قدرة المثقفين على تسميم الأفكار، تفوق عشرة أضعاف قدرة عامة الشعب».

واختم ندفا تعليقه قائلاً: «لقد أدخلنا حصان طراودة الى أسوارنا في حالة ضعف، ومن الصعب اخراجه الآن. والحل الوحيد الذي بقي أمام الحكومة هو قرار باغلاق الجامعات دفعة واحدة والى الأبد، وعدم الخوف من الضجة التي

ستثار في الغرب، لأن من الأفضل لنا مواجهة هذه الضجة اليوم على مواجهتها طوال أيام السنة، (معاريف، ١٩٨٢/١٢/٦).

أما يهوئع سوبول فقد علق على ظاهرة الانزلاق المستمر نحو الدكتاتورية في اسرائيل، قائلاً: «إن مظاهر التنكيل ضد حرية الفرد، وحرية التعبير عن الرأي، أخذة في الازدياد في جميع مجالات الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك داخل اسرائيل أيضاً، إن ارضام المحاضرين الأجانب العاملين في جامعات الضفة الغربية، والتهديد بطردهم في حال عدم توثيقهم على وثيقة كرمون، قد يؤديان الى اغلاق هذه الجامعات، كذلك فإن فرض الاقامات الجبرية على محرري الصحف في المناطق المحتلة، وتشديد الرقابة على المواد الصحفية الجاهزة للنشر، مع ائتلاف واحتجاج العديد منها كل يوم، حتى تلك المترجمة عن الصحف العبرية... كل هذه الأمور ليست سوى دلائل قاطعة على زوال الحرية والديمقراطية، والانزلاق باتجاه الدكتاتورية والكولونيالية الاسرائيلية. وهذا الوضع يزداد تدهوراً وسوءاً اليوم، بعد أن أصبح هذا الاتجاه نهجاً سياسياً لحكومة الليكود» (عمل همشمار، ١٩٨٢/١٢/٢).

صلاح عبد الله